القرن الإفريقي: لعبة المصالح الدولية وحسابات دول المنطقة (الجزء الثالث)

التقرير الأسبوعي

الرقم: 19

إعداد: الكاتب والباحث / عبد الله الفاتح

تاريخ الإصدار: الجمعة 16 فبراير 2018

نبذة عن المؤسسة

الصومال الجديد مؤسسة أهلية غير ربحية تعمل في مجال الإعلام والبحوث والدراسات والتنمية البشرية، وتأسست المؤسسة على يد مثقفين وكوادر مهنيين صوماليين في العاشر من شهر مايو عام 2015، ويقع مقرها الرئيسي في العاصمة الصومالية مقديشو.

Website: www.alsomalaljadid.com / www.alsomal.so / www.alsomal.net Email:alsomalaljadid@gmail.com

خارطة التوازنات الدولية في القرن الإفريقي

تحدثنا في الحلقة السابقة عن الجهات الفاعلة في منطقة القرن الأفريقي، وركزت تلك الحلقة بالتحديد على النفوذ الأوروبي "التقليدي" في القرن الإفريقي، وكذلك دور الولايات المتحدة الأمريكية واستراتيجية ملء الفراغ، بالإضافة إلى بواعث الاهتمام الصيني المتنامي، وطبيعة الوجود الإسرائيلي في المنطقة، وفي هذا الجزء يتناول التقرير:

➢ التمدد الإيراني في القرن الإفريقي

إن الاهتمام الإيراني لإفريقيا ليس جديداً، بل إن ذلك بدأ مباشرة مع قيام الثورة الإيرنية في أواخر السبعينيات من القرن الماضي، حيث أعطت القيادة الجديدة أولوية كبيرة للقارة السمراء باعتبارها أرضاً خصبة لنشر التشيع عبر استراتيجيتها التوسعية أو ما عرف حينها بتصدير الثورة إلى الخارج، وبالتالي ليس غريباً أن تكون منطقة القرن الإفريقي بثرواتها وإمكانياتها وموقعها الاستراتيجي الفريد، هدفاً للأطماع الإيرانية في وسط هذا التدافع الحضاري والتنافس الدولي والإقليمي المحموم الذي يعيشه العالم اليوم.

ولا شك أن تنامي النفوذ الإيراني في منطقة القرن الإفريقي، يتناغم مع سياساتها المعلنة لبسط السيطرة على المناطق الاستراتيجية والحيوية في إفريقيا والعالم الإسلامي.

كما أن إيران ترى الوجود العسكري الأمريكي والإسرائيلي في المنطقة بأنه يشكل تهديداً حقيقياً على أمنها ومصالحها، ولذلك اتجهت نحو تكثيف وجودها العسكري الاستخباراتي في إريتريا والعديد من دول المنطقة لهدف خلق نوع من التوازن الاستراتيجي، والمراقبة لأي تحرك يهدد أمنها ومصالحها في المنطقة([1]).

---

[1] عبد الله الفاتح، التوغل الإيراني في القرن الإفريقي، مركز مقديشو للبحوث والدراسات، 2015م.

وفي الخلاصة نستطيع القول بأن النخبة الإيرانية نجحت خلال العقد الماضي، في توطيد علاقاتها السياسية والاقتصادية والتجارية مع دول القرن الإفريقي خاصة تلك الدول المطلة على البحر الأحمر أوالمحيط الهندي.

➢ الاهتمام التركي بالقرن الإفريقي

تعود جذور العلاقات التركية بالقرن الإفريقي إلى حقبة الحكم العثماني في المنطقة، بيد أن نفوذها التاريخي قد انحسر بشكل كبير مع سقوط الدولة العثمانية، وثمة العديد من العوامل قد ساهمت في ذلك نذكر منها الآتي:

- انهيار الدولة العثمانية.
- سقوط كافة دول المنطقة تحت احتلال الاستعمار الأوروبي.
- تغير أولويات السياسة التركية وتراجع اهتمامها في مناطق نفوذها التاريخية.
- التوجه التركي نحو أوروبا للإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي.
- ضعف القدرات والإمكانات للحكومات التركية المتعاقبة

المحاولة التركية لاستعادة نفوذها في المنطقة

شهدت السياسة الخارجية التركية في مطلع الألفية الجديدة، تحولات جذرية متمثلة بتزايد الاهتمام التركي بإفريقيا ودول القرن الإفريقي تحديداً، وتزامن ذلك مع متغيرات وتحولات كبيرة في خارطة السياسة الدولية والإقليمية، بيد أن هذا التوجه التركي الجديد قد برز بشكل أكثر سطوعاً مع وصول حزب العدالة والتنمية الحاكم إلى السلطة في تركيا عام 2002م.

فقد بدأت الحكومة التركية سلسلة من الإجراءات والتدابير تدعم سياسة الانفتاح التركي على إفريقيا، كما استخدمت مجموعة من الأدوات والأساليب من أجل تحقيق الهيمنة والنفوذ في

دول القرن الإفريقي، خصوصاً مع التنافس الدولي والإقليمي الشرس على المنطقة، وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى أربعة أدوات رئيسية وهي:

أولاً: الدعم الاقتصادي

إن الدعم الاقتصادي يمثل حجر الزاوية الذي تركز عليه السياسة التركية تجاه دول القرن الإفريقي، وهو الأمر الذي أوصت به "خطة إفريقيا" عام 2005م، ليكون منطلقاً استراتيجياً للتوجه التركي الجديد نحو القارة السمراء، وفعلاً كانت الخطة بمثابة الإعلام التسويقي الذي يفتح شهية الأفارقة لفتح الأبواب أمام المبادرة التركية الجديدة.

وقد سعت تركيا إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول القرن الإفريقي، من خلال الاستثمارات وتوسيع التبادل التجاري، وذلك كمدخل للتأثير على هذه الدول وبناء جسور التواصل مع الشعوب الإفريقية.

وفي هذا السياق شرعت تركيا في العمل على تقوية علاقاتها بالهيئة الحكومية للتنمية (IGAD)، وانضمت إلى البنك الإفريقي للتنمية، كما حصلت على صفة مراقب في الإتحاد الإفريقي.

وواكب ذلك زيادة الاهتمام السياسي التركي بدول القرن الإفريقي، الذي دلَّ عليه تدفق الوفود التركية عليها وبأعلى المستويات، ومنها الزيارات المتتالية التي قام بها الرئيس التركي رجب طيب أوردغان، وأعضاء من حكومته في المنطقة، ودعوة الرؤساء والمسؤولين الأفارقة للمشاركة في القمة التركية الإفريقية التي احتضنتها مدينة اسطنبول التركية عام 2008م.

شهدت تلك الفترة، تطوراً نوعياً وكمياً للزحف الاستراتيجي التركي نحو القرن الإفريقي، وكان إعلان تركيا استعدادها التام لدعم دول المنطقة في شتى المجالات أول الغيث، وقد ترجم ذلك

إلى عديد من الاتفاقيات الثنائية شملت المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والأمنية والعسكرية.

ثانياً: المساعدات الإنسانية

أما مسألة المساعدات الإنسانية والإنمائية، فإنها تمثل القاعدة الأخرى التي اعتمدت عليها تركيا لفرض سيطرتها وتوجهاتها السياسية والاقتصادية والأيديولوجية على دول القرن الإفريقي، ولذلك عملت تركيا خلال السنوات الماضية، على توسيع حجم المساعدات الإنسانية والتنموية التي تقدمها لدول القرن الإفريقي، كما افتتحت وكالة التعاون والتنسيق التركية (تيكا) مكاتب لها في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا عام 2005م، والخرطوم عام 2006م، ومقديشو وجيبوتي عام 2011م، ونيروبي عام 2012م، ولم تقتصر تلك المساعدات على الجانب الحكومي فحسب، بل تدفقت عديد من المنظمات والهيئات الخيرية التركية على المنطقة، وساهمت في دعم وتعزيز العلاقات التركية مع دول وشعوب المنطقة.

ثالثا: استخدام العامل الديني والتاريخي

لقد شكل العامل الديني والحضاري عنصراً مهماً في مسألة العلاقات التركية مع دول القرن الإفريقي، وكان مدخلاً لتعزيز التعاون السياسي والدبلوماسي والاقتصادي والأمني مع هذه الدول، كما شكل عنصراً محركاً للتوجه التركي نحو المنطقة.

وقد كشفت عديد من البحوث والدراسات تأثير الدين على صناعة السياسة التركية وكذلك نفوذه في توجيه السياسة الخارجية التركية أو ما يسمى بالظاهرة " العثمانيين الجدد".

وفي عام 2006م، استضافت مدينة اسطنبول التركية مؤتمر "رجال الدين الأفارقة" وقد شكل هذا المؤتمر، نفطة جوهرية في توظيف تركيا العامل الديني في تحقيق طموحها الاستراتيجي والاقتصادي والسياسي.

ومنذ ذلك الحين أصبحت مدينة اسطنبول محوراً لكثير من المؤتمرات والاجتماعات للحركات والأحزاب السياسية ذات التوجه الإسلامي التي تناقش سبل التعاون لمواجهة التحديات الإقليمية والدولية المشتركة، كما ظهرت العديد من المبادرات التركية لتعزيز علاقات التعاون مع التيارات الإسلامية الفاعلة في الساحة ومع الحركات القُطْرية ذات التوجه الإخواني، وقد شكل هذا التوصيف خارطة استقطاب وأثر في ازدياد الدعم التركي للجماعات الإسلامية في المنطقة.

ولم يقتصر الدور التركي على تنظيم المؤتمرات والتواصل فحسب، بل تعداه إلى مجالات التدريب وبناء قدرات قيادات التيارات الإسلامية وتقديم الدعم السياسي والمادي لهذه الحركات وبالأساس "الحركات الإخوانية"، وقد كشفت العديد من التقارير المتواترة عن التعاطي التركي العميق مع قيادات الحركات الإسلامية لتنسيق الجهود بشأن قضايا المنطقة.

وهنا يبدو جلياً مدى استغلال تركيا للبعد الحضاري الديني، بهدف إحداث تأثير دعائي ملموس في المنطقة، قد شكل ذلك مناخاً مناسباً للنهوض الأصولي القوي والنفوذ المتزايد لتيار الإسلام السياسي في المنطقة.

ووفقاً لمصادرنا، استطاعت الحكومة التركية في جمع كلمة قيادات الحركات الإسلامية "الإخوان" على صعيد واحد في دعم توجهاتها السياسية في المنطقة، كما نجحت في إقناع القيادات بضرورة التعاون والتنسيق لتنفيذ "خطة" الرئيس التركي بهذا الخصوص، وقد استثمرت أموالاً طائلة لتحقيق ذلك الهدف.

ولعل نظرة سريعة لملابسات زيارات القيادات الإسلامية المتكررة والاجتماعات رفيعة المستوى التي تشهدها سنوياً مدينة اسطنبول، تغني عن الشك والريبة لهذه المسألة.

ومن كل تلك المقدمات والمعطيات أعلاه يمكن القون إن تركيا نجحت في استثمار العامل الديني، لاستعادة دورها ونفوذها التاريخي وبناء جسور من الثقة مع الدول والشعوب في القرن الإفريقي، نظراُ لأهمية الدين في وجدان هذه الشعوب الإفريقية.

رابعاً: العامل الأمني والعسكري

يمثل العنصر الأمني والعسكري أحد الأساليب الحديثة التي انتهجتها تركيا مؤخراً، لتأمين نفوذها ومصالحها الاقتصادية المتنامية بمنطقة القرن الإفريقي.

وفي هذا الإطار جاء قرار الحكومة التركية إنشاء أكبر قاعدة عسكرية لها في خارج حدودها في الصومال، بذلك تكون قد بدأت فعلاً باستخدام أدوات جديدة "القوة الصلبة" لفرض سيطرتها السياسية والاقتصادية والأيديولوجية على دول القرن الإفريقي، بعدما تمكنت من تحقيق العديد من المكاسب في المنطقة من خلال استخدام وسائل "القوة الناعمة".

لقد أثار هذا القرار كثيرًا من الشكوك والتساؤلات حول أبعاد الدور التركي في المنطقة، والأهداف الحقيقية وراء إنشاء قاعدة عسكرية بهذا الحجم، وما يمكن لها من تأثيرات وتداعيات بالغة على دول المنطقة والقوى الدولية والإقليمية ذات المصالح في المنطقة.

وهذا الأسلوب الجديد ليس الغرض منه كما تزعم تركيا تطوير علاقتها مع دول المنطقة وإفادتها من التجارب الحديثة، وإنما ظل الهدف هو نفس الهدف القديم الذي استخدمت الدول الكبرى تجاه دول المنطقة.

وتجدر الإشارة إلى أن الأهداف لإنشاء القاعدة العسكرية التركية في الصومال، تتمثل في الآتي:

- محاربة نفوذ القوى الإقليمية ذات المصالح في المنطقة وفي مقدمتها الإمارات العربية والسعودية والصين وإيران.

- حماية مصالحها الاقتصادية في إفريقيا، حيث بلغ حجم التجارة التركية الإفريقية نحو 20 مليار دولار عام 2015، ومن المخطط أن يصل إلى 50 مليار دولار بحلول عام 2023، كما يبلغ حجم استثماراتها المباشرة في إفريقيا 6 مليارات دولار.
- توسيع نفوذها العسكري في القرن الإفريقي، من خلال تعزيز تعاونها العسكري والأمني مع دول المنطقة، حيث وقّعت تركيا على العديد من الاتفاقيات الأمنية والعسكرية مع كل من الصومال وجيبوتي وكينيا وإثيوبيا وتنزانيا وأوغندا، شملت تدريب قوات الأمن في تلك الدول على مكافحة الإرهاب وتزويدها بمعدات عسكرية متطورة.

➢جذور العلاقات بين العرب وسكان القرن الإفريقي

تعتبر العلاقات بين العرب والساحل الشرقي لإفريقيا، قديمة وضاربة في عمق التاريخ، وتعود جذورها إلى ما قبل ظهور الإسلام بعصور سحيقة، حيث أقام العرب بعلاقات وطيدة مع سكان المنطقة، كان أغلبها ذات طابع تجاري واقتصادي.

لقد كان البحارة والربابنة القادمون من الجزيرة العربية ومصر، يطوفون بسفنهم التجارية على سواحل القرن الإفريقي([2]).

يذكر أن المصريين القدماء أرسلوا بعثات تجارية إلى الصومال "بلاد بونت" ومنها بعثة الملكة حتشبسوت في عام 1500 قبل الميلاد، لجلب اللبان والعطور وأخشاب الصندل وأشجار المر، وبعثة "تحتمس الثالث" في عام 1479 قبل الميلاد، وعادت البعثة بكميات كبيرة من السلع مثل الأنبوس وجلود النمور والذهب والمر.

[2] د. عبد الرحيم حاج يحيى، المرجع السابق.

ومن أهم الشعوب التي اتصلت بسكان شرق إفريقيا منذ القدم، شعوب الجزيرة العربية لاسيما عرب عمان واليمن، وساعد على ذلك عامل القرب الجغرافي ونظام الرياح الموسمية في المحيط الهندي، وقد نظم العرب رحلاتهم وفقاً لنظام هذه الرياح([3]).

كما اجتذبت هذه المنطقة كثيرا من الهجرات العربية لتستقر هناك وتتزاوج مع السكان الأصليين في المنطقة، ولعل أبرز ما كتب عن التواجد والتزاوج العربي الإفريقي قديماً هو كتاب "الكشاف البحري" لمؤلف ورحالة إغريقي مجهول، كتبه في القرن الأول الميلادي، مؤرخاً لهذه الحالة الفريدة من العلاقات القديمة بين العرب والأفارقة خاصة في شرق إفريقيا.

ولم تقتصر العلاقات العربية بالمنطقة على التجارة فقط، بل إن هناك علاقات أخرى، لها طابعها الديني توطدت بين سكان الساحل الإفريقي بصفة عامة وإثيوبيا على وجه الخصوص، وبين مصر التي كانت معبر ومستقر العروبة منذ قرون قديمة.

وتتجلى هذه العلاقة من خلال الرابط الديني بين الكنيسة المصرية والكنيسة الإثيوبية القبطية، فقد ارتبطت الثانية بالأولى ارتباط الابنة بالأم منذ عام 331م.

ومنذ ذلك التاريخ ظل البطريرك المصري هو الذي يعين مطرانا من كنيسة الاسكندرية ليترأس الكنيسة الإثيوبية حتى اتفقت الكنيستان في عام 1946م، على أن يعين البطريرك المصري مطران إثيوبي لرئاسة الكنيسة الإثيوبية.

فقد كان البطريرك باسيليوس أول إثيوبي يرأس الكنيسة الإثيوبية خلفاً "للأنباكيرلس" آخر مطران مصري الذي توفى عام 1950م، وبهذا انتشرت المسيحية في إثيوبيا على أيدي المصريين([4]).

---

[3] المرجع السابق.

وبدوره أعطى ظهور الإسلام أبعاداً جديدة للعلاقات بين شعوب الجزيرة العربية والسواحل الشرقي لإفريقيا، وأن الإسلام بسماحته قد أتاح للعرب المسلمين من تعزيز نفوذهم واستقرارهم في المنطقة من خلال توثيق الصلات مع شعوب المنطقة.

وبهذا توثقت العلاقات بين العرب وسكان السواحل الشرقي لإفريقيا، وشهدت تطوراً وازدهاراً كبيراً، خاصة وأن هذه المنطقة عرفت الإسلام فجر الدعوة الإسلامية، ومن المرجح أن جعفر بن أبي طالب خلال هجرته أسس مراكزاً لنشر الإسلام في المنطقة بمساعدة القبائل العربية المستوطنة هناك التي اعتنقت الإسلام.

[4] صلاح الدين حافظ، صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي، عالم المغرفة . 49، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.